عقدت 10 اجتماعات ناقشت خلالها «الإسكان» و«حماية السواحل»

رئيس «مرافق الشورى»: لامسنا الموضوعات ذات الاهتمام المباشر بالمواطن

صرح صادق عبد الكريم الشهابي رئيس لجنة المرافق العامة والبيئة بمجلس الشورى أن اللجنة خلال دور الانعقاد الرابع المنصرم، لامست بشكل مباشر عدداً من الموضوعات التي تحظى باهتمام كبير من المواطن البحريني، وعلى رأسها موضوع الإسكان، حيث عقدت اللجنة ما مجموعة ثلاثة اجتماعات تناولت خلالها جوانب هذه القضية، وذلك من خلال مناقشتها لمشروع قانون في شأن الإسكان، والذي تباحثت بشأنه مع الجهات المختصة ممثلة في وزارة الإسكان للوقوف على الحلول الموضوعة والمقترحة ضمن مشروع القانون.

واكد أن أعضاء اللجنة طوال مناقشاتهم عبروا عن قناعاتهم بأهمية توفير السكن اللائق والمناسب للمواطنين، وضرورة وضع الخطط الكفيلة بتحقيق هذا الهدف، لضمان العيش الكريم للمواطنين، وهو ما أكد عليه دستور مملكة البحرين الذي نسير على هديه.

وأضاف «بحكم اختصاص اللجنة الأصيل بكافة الموضوعات ذات العلاقة المباشرة بالبيئة والمحافظة عليها وتنمية مواردها، فقط كان للجنة العديد من المناقشات حول قضايا حماية السواحل والشواطئ والمحافظة عليها، واعتبار منطقتي فشت الجارم والعظم محميات طبيعية، كما أنها تطرقت لشؤون العاملين في المجال البحري من خلال بعض التعديلات التي تم إدخالها على القانون البحري الصادر بالمرسوم بقانون رقم (23) لسنة 1982م».

كما نوه رئيس اللجنة إلى أن اللجنة لم تقتصر على ما يطرح عليها من مشروعات قوانين للتعبير عن رؤاها واهتماماتها، بل حرصت على التفاعل المباشر مع الجمعيات وفرق العمل التي تطرح أفكارا وخططا بناءة، كلقاء أعضاء اللجنة مع وفد الجمعية العالمية لحماية الحيوان لمناقشة أفكاره بشأن استيراد المواشي الحية، والالتقاء بفريق الأمم المتحدة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) والمكلف بإعداد دراسة «المنظور السريع للقطاع الحضري المستدام»، حيث عبرت اللجنة عن تقديمها لكامل الدعم والمساندة لكل توجه من شأنه المساهمة في تحقيق النهضة الشاملة بمملكة البحرين.

وكانت اللجنة قد عقدت (10) اجتماعات خلال دور الانعقاد الرابع من الفصل التشريعي الثاني، ناقشت خلالها (4) مشروعات بقوانين، أعدت بشأنها (4) تقارير تم نظرها خلال الجلسات العامة للمجلس واتخاذ ما يلزم من قرار بشأنها. حيث تمت مناقشة مشروع قانون بتعديل المادة (187) من القانون البحري الصادر بالمرسوم بقانون رقم (23) لسنة 1982م، وقرار مجلس النواب بخصوص قرار مجلس الشورى بشأن مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (20) لسنة 2006م بشأن حماية الشواطئ والسواحل والمنافذ البحرية (المعد في ضوء الاقتراح بقانون المقدم من مجلس النواب)، وقرار مجلس النواب بشأن قرار مجلس الشورى بخصوص مشروع قانون بتعديل المادة (4) من المرسوم بقانون رقم (2) لسنة 1994م بشأن التخطيط العمراني (المعد في ضوء الاقتراح بقانون المقدم من مجلس النواب الموقر)، ومناقشة مشروع قانون باعتبار منطقتي فشت الجارم وفشت العظم محميتين طبيعيتين (المعد في ضوء الاقتراح بقانون المقدم من مجلس النواب)، ومشروع قانون في شأن الإسكان (المعد في ضوء الاقتراح بقانون المقدم من مجلس النواب).

وهي المناقشات التي حرصت اللجنة على الاستماع خلالها إلى كافة الملاحظات والآراء التي تبديها الجهات المعنية بالمملكة، كوزارة الداخلية، المؤسسة العامة للموانئ البحرية، وزارة شؤون البلديات الزراعة، وزارة شؤون النفط والغاز، الهيئة العامة لحماية الثروة البحرية و البيئة والحياة الفطرية، ووزارة الإسكان، موجها رئيس اللجنة في ختام تصريحه الشكر لأعضاء اللجنة على جهودهم المتواصلة، ولهيئة المستشارين القانونين على ما أبدوه من رأي ومشورة، ولممثلي الجهات الحكومية والأهلية على الملاحظات الهامة والقيّمة التي أبدوها خلال سير المناقشات، وإلى جميع من ساهم من موظفي الأمانة العامة بمجلس الشورى وبالأخص سكرتيرة اللجنة على جهودها القيّمة وما أبدته من حسن التعاون لتيسير عمل اللجنة وخروجه بالصورة المرضية التي ظهر بها.

● لجنة المرافق العامة خلال الاجتماع

توقع أن يقل عدد المترشحين وتزداد «سخونة» المنافسة

الرميحي يحذر من الاستغلال المالي السياسي واللعب من تحت الطاولة

كتب – محرر شؤون البرلمان:

توقع النائب خميس الرميحي ان اعداد المترشحين للانتخابات النيابية سيكون أقل بكثير من أعداد المترشحين في 2006، إلا ان المنافسة ستكون أكثر شدة وسخونة من سابقتها.

وذكر ان الناخب لديه خبرة تراكمية يستطيع من خلالها تقييم أداء النواب وتقييم كفاءة من يود الترشح، وهذا بالتأكيد ينعكس على تطور العملية الانتخابية، ويصعب على من يود الترشح من أجل الترشح فقط، ان يخوض العملية الانتخابية.

وقال: هناك رغبة لدى المواطن البحريني (التغيير للأحسن)، والتغيير ليس مقصودا فيه تغيير مجلس النواب ونظامه، ولكن المقصود هو التغيير من أجل تحقيق طموحات الناس والجماهير بأداء أفضل، وعلى هذا الاساس، اعتقد ان الانتخابات في 2010 ستكون أشد من 2006، فالعملية الانتخابية تؤثر وتتأثر في الناخب والمرشح.

وحذر الرميحي من الاستغلال المالي السياسي في الانتخابات النيابية، مشيرا الى ان التجربتين الماضيتين لعب المال السياسي الذي كان (من تحت الطاولة) دوره في الانتخابات، مطالبا الجهات المعنية بالوقوف أمام هذه التحذيرات ووقفها ومحاسبة من يوظفها لصالح الانتخابات ولصالح جمعيته أو تياره.

وثمن الرميحي مراقبة الأوقاف السنية والجعفرية لدور العبادة ودعوتها لعدم استغلالها في الترويج للمرشحين او لبرامج التيارات.

وقال: لابد من إيجاد ضوابط للتحكم والمراقبة في المال، وبكل تأكيد فإن غض النظر عن العبث بالمال السياسي يعود بالضرر على المواطن، والواجب على الجهات الرسمية التشديد مع قرب الانتخابات النيابية.

وقال: انتخابات 2010 هي التجربة الثالثة، وبالتالي هي تجربة حديثة ويجب انجاحها، عبر تظافر الجهود، حتى تترسخ التجربة الديمقراطية.

عبدالجليل الطريف:

تبني «التطوير والتدريب» أولوية للاستعداد للفصل التشريعي القادم

أكد عبدالجليل إبراهيم الطريف الأمين العام لمجلس الشورى على أهمية استثمار الإجازة البرلمانية في تقييم وتقويم أداء الأمانة العامة للعمل على تطوير المهارات والإمكانيات التي يتمتع بها الموظفون، مشيراً إلى ضرورة السعي لزيادة الخبرات لديهم بما يعزز دعمهم ومساندتهم لأصحاب السعادة أعضاء المجلس، مفيداً سعادته بأن تبني الإدارات والأقسام بالأمانة العامة لبرامج تدريبية تساهم في صقل الموظفين و تنمية قدراتهم ستكون محل متابعة من قبل الإدارة التنفيذية بالمجلس، وستعتبر في مقدمة الأولويات للإعداد للفصل التشريعي القادم.

ولفت الأمين العام لمجلس الشورى خلال ترؤسه اجتماع الإدارة التنفيذية بالمجلس إلى أهمية متابعة ما تم اتخاذه من قرارات سابقة بشأن الارتقاء بمستوى العمل في الأمانة العامة ، منوهاً بمبادرات الإدارات والأقسام تقديم مرئياتها بشأن ما تحتاجه من دورات وبرامج تدريبية خلال الفترة القادمة، بما يعكس مدى الحرص على النهوض بالعمل ،والاستفادة من التجارب الأخرى في تطويره، مؤكداً على أهمية الاستفادة من الفرص التي تتيحها الاتفاقية الموقعة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المملكة لتحقيق هذه الغاية.

هذا وقد تم خلال الاجتماع بحث الاستفادة من خبرات إدارات المجلس وتعاونها مع بعضها البعض عبر برنامج لتبادل المعرفة بين موظفي المجلس، فيما جرى النظر في آخر الجوانب التي تضمنها التقييم السنوي للموظفين، والتي تتصل في ذات الوقت بنظام المكافآت والحوافز، حيث تم التأكيد على ضرورة تطبيق هذا النظام في أسرع وقت ممكن، من خلال تطبيق المعايير المعتمدة في هذا المجال، بالإضافة إلى إخطارهم بالتعديلات المقترح إدخالها على لائحة شؤون الموظفين.

كما تطرق الاجتماع إلى عدد من الموضوعات، وبخاصة ما يتعلق منها بتطوير المزايا والتسهيلات الممنوحة للموظفين بما يسهم في تعزيز بيئة العمل، تمكيناً لهم من أداء مسؤولياتهم الوظيفية على الوجه الأكمل.

● جانب من الاجتماع

الوفد البرلماني يختتم زيارته للسعودية.. الظهراني:

تفعيل برلماني للتعاون مع الشورى السعودي

أكد خليفة بن أحمد الظهراني رئيس مجلس النواب على العلاقات البرلمانية البحرينية السعودية ستشهدا تطورا فاعلا ومؤثرا في الفترة القادمة على مستوى المجلسين والأمانة العامة، ومن خلال التنسيق والتواصل في المؤتمرات الدولية البرلمانية.

وأضاف الظهراني أن زيارة الوفد البرلماني البحريني للمملكة العربية السعودية وتشرف الوفد بلقاء خادم الحرمين الشريفين وعقد جلسة المباحثات الرسمية مع مجلس الشورى برئاسة الدكتور الشيخ عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ رئيس مجلس الشورى السعودي، كانت ناجحة وتعكس عمق وتميز العلاقات البحرينة السعودية التاريخية والمتطورة.

جاء ذلك خلال عودة الظهراني والوفد البرلماني للبلاد مساء أمس، بعد الزيارة الرسمية للمملكة العربية السعودية الشقيقة وأشاد الظهراني بالدور المتميز والدبلوماسي لسفير مملكة البحرين في الرياض محمد صالح الشيخ، وما يقوم به من جهد ودور بارز في تعزيز العلاقات التاريخية والمتطورة مع المملكة العربية السعودية.

جدير بالذكر أن وفد لجنة الصداقة البحرينية السعودية يضم في عضويه كل أعضاء مجلس الشورى: عبد الرحمن جمشير، علي العصفور، محمد باقر رضي، وأعضاء مجلس النواب: جاسم السعيدي، خميس الرميحي، إبراهيم الحادي، حسن الدوسري، السيد عبدالله العالي، عبد الحسين المتغوي، كما ويرافق الوفد: محمد حسن غريب الأمين العام المساعد لشئون الموارد البشرية والمالية والخدمات، وسمير الفايز مدير إدارة شئون الرئاسة، وغازي عبدالمحسن مدير إدارة الإعلام والعلاقات العامة والمراسم، ويعقوب الخالدي رئيس شئون مراسم الرئاسة، ومحمد أمين رئيس شئون الرئاسة، وأيوب الطريف من الأمانة العامة بمجلس الشورى، ومحمد ضاحي من الأمانة العامة بمجلس الواب، وطاقم تلفزيوني من هيئة الإذاعة والتلفزيون يضم: مبارك العنزي وعادل الذوادي.

وكان في استقبال الظهراني والوفد البرلماني لدى وصوله للبلاد نوار المحمود الأمين العام لمجلس النواب، د.صالح إبراهيم المستشار القانوني لمجلس النواب، وراشد صليبيخ مستشار الرئاسة لشئون الشعبة البرلمانية وعدد من موظفي مجلسي الشورى والنواب.

● خليفة الظهراني

خلقنا توازناً وتكاملاً مع النواب.. فؤاد الحاجي:

مجلس الشورى صمام أمان للمجتمع

كتب – محرر شؤون البرلمان:

اكد عضو مجلس الشورى فؤاد الحاجي ان أعضاء المجلس المعين استطاعوا خلق توازن مجتمعي مهم خلال الفصل التشريعي الثاني.

وقال: اثبت مجلس الشورى انه صمام امان للمجتمع، بعد ان أثبت انه قادر على تحقيق التوازنات من خلال ممارسته لعمله التشريعي.

وأضاف: لعب أعضاء مجلس الشورى دورا مهما في تقديم الاقتراحات بقانون، وتعديل المشاريع، وإضافة ما يراه اعضاء المجلس بحسب خبرتهم على المشاريع، والتي أثبتت هذه الإضافات ان أعضاء المجلس قادرون على تقديم التشريعات المهمة او تعديل القوانين التي تحتاج الى تعديل بما يتناسب مع المشروع الاصلاحي.

ولفت الى ان أعضاء اللجان كانوا (خلية نحل) أثناء دراسة القوانين من أجل سرعة البت في هذه المشاريع والقوانين، بحيث تمتلئ قاعات الاجتماعات، إلا انه بفضل رئيس مجلس الشورى علي الصالح كان هناك تنظيم في عمل المجلس ولجانه، بحيث يقوم بعمله على أكمل وجه.

وأردف: مشاركة أعضاء المجلس في الشعب البرلمانية زاد من الخبرات المتراكمة لديهم، خصوصاً فيما يتعلق بالعمل السياسي، وتبادل الخبرات مع أعضاء البرلمانات العربية والعالمية.

وأكد أن عمل مجلس الشورى هو عمل تكاملي وتعاوني مع أعضاء مجلس النواب، لأنه مجلس وطني واحد بغرفتين، وهو النظام الامثل في العمل التشريعي، فحتى دول المنطقة تنظر الى مثل هذا النظام على انه الامثل والاجدر ويحمي المجتمع من اية منزلقات سياسية، وهذا دليل على حكمة القائد حمد بن عيسى آل خليفة الذي قدم لنا مشروعا حيويا ونظاما قائما على الشراكة والتعاون.

زيادة مصروفات الحكومة إيجابي على الاقتصاد

حسين يدعو «الحكومة» للتفكير في موازنة لعام واحد فقط

كتب – حسين سبت:

دعا عضو لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بمجلس النوّاب النائب جاسم حسين الحكومة إلى ضرورة التفكير الجاد في صياغة موازنات الدولة للسنوات المالية المقبلة بشكل سنوي بدل كل سنتين، معتبراً أن صياغة موازنة واحدة لسنتين ماليتين يضاعف من الأخطاء في تقدير المصروفات والواردات.

كان حسين يتحدّث لـ «الأيام» حول تجربة لجنة الشؤون المالية والاقتصادية مع إقرار موازنة الدولة في الفصل التشريعي الثاني ورؤاه بشأن الموازنة المقبلة، حيث من المتوّقع أن تحيل الحكومة في الأسابيع الأولى من عمل المجلس النيابي المقبل مشروع بقانون بشأن ميزانية السنتين الماليتين للعام 2011-2012م.

وأكّد حسين على ضرورة تغيير إجراءات تخطيط الموازنة بحيث تصبح سنوية بدل سنتين، مشيراً في هذا السياق إلى تحوّل الكثير من العجز المالي للموازنات السابقة إلى فائض بسبب صعوبة التقدير لعامين كاملين على حدّ قوله، وأضاف «نحن في عالم سريع التغيّر، بحيث أصبح من الصعب جداً صياغة موازنة حكومية لسنتين، خصوصاً في ضوء الأحداث المالية المتسارعة وتوالي الأزمات المالية في العالم من جهة، واعتماد البحرين على عائد النفط مقابل سرعة تغيّر وتبدّل أسعار النفط من جهة أخرى بما يؤكّد خيار السنة الواحدة».

في السياق نفسه، شّجع حسين الحكومة على زيادة مصروفاتها في السنوات المقبلة، وقال «لسنا مع الحذر المفرط، نحن مع زيادة مصروفات الحكومة لأن أثرها إيجابي على الاقتصاد»، وأضاف «حين تقوم الحكومة بزيادة المصروفات فإنها تساهم في المزيد من انتعاش الاقتصاد، وعلى العكس، ولذلك نعتقد أن الأزمة المالية العالمية يجب أن تشّجع الحكومة على زيادة الصرف وليس العكس وفق ما يذهب لذلك البعض».